المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الخميس 16 حزيران 2022

مقالات

"إسرائيل اليوم": "هاندل" أصعب التحديات التي تواجه حكومة بديلة مع ساعر والليكود

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

على خلفية استقالة عضو كنيست العدو نير أورباخ من حزب "يمنيا" من الائتلاف ورغبته في تشكيل حكومة يمينية بديلة في الكنيست الحالي مع المعارضة، يتحول الاهتمام الرئيسي الآن إلى حزب أمل جديد.

حيث يبني حزب الليكود الآمال الكبيرة على حزب جدعون ساعر كشريك في حكومة يمينية بديلة، معتقدين بأن أحد أكبر الصعوبات التي يواجهونها هو الوزير "يوعاز هاندل" والذي سيكون من الصعوبة إقناعه بحكومة مع الليكود حتى من رئيس الحزب ساعر.

هاندل وتسفي هاوزر ينتميان إلى "ديريخ إريتس" (حزب طريق البلاد)، وهو بالأصل حزب مستقل اتحد مع "أمل جديد" وسيكون خطورة كبيرة الضغط عليه حسبما تزعم مصادر الليكود أنه حتى لو وافق ساعر أخيراً على القدوم إلى حكومة يمينية بديلة، فإن هاندل سيكون اللغم الذي يمكن أن يُفجر هذا الخيار ويعلن انفصال حزبه عن أمل جديد.

لهذا توصل مسؤولو الليكود إلى فكرة إغواء هاندل عبر الاقتراح عليه ليصبح وزيرا للأمن الداخلي والسبب في هذا الأمر بأن هاندل غالباً ما يتعامل مع قضايا الحوكمة، وأيضاً إذا قبل العرض فإن مغادرته وزارة الاتصالات ستنسف الإصلاحات غير الملائمة للأحزاب الحريدية المتشددة " شاس ويهودات هتوراه." أما بالنسبة لساعر يرفض رئيس حزب أمل جديد التعاون مع الليكود ويؤكد أنه لا توجد مثل هذه الاتصالات، لكن هذا لا يترك الليكود، تتضمن خطة إقناعه صياغة آلية "بضمانات" بألا يورطه نتنياهو في تشكيل حكومة يمينية في الكنيست الحالية ويقوم الأخير تفكيكها في غضون بضعة أشهر. خصوصاً وأن ساعر غير مهتم بالانتخابات، لكنه يخشى أن يورطه نتنياهو بالحكومة البديلة وهذا الذي سيثير غضب قاعدة ساعر الانتخابية ثم التوجه إلى صناديق الاقتراع.

ويقول مسؤولو الليكود" :إن فرص موافقة ساعر على التعاون مع نتنياهو منخفضة، حتى لو كان ذلك على حساب الذهاب إلى صناديق الاقتراع." لكن الليكود يفكر في رفع اقتراح حل الكنيست في وقت مبكر من الأسبوع المقبل، لكنه لن يفعل ذلك دون معرفة واضحة بأن عضو الكنيست أورباخ (يمينا) سيصوت معهم، لكن الليكود كما هو معلن يريد أن يكون على يقين كامل بتوجهات أورباخ في هذا الأمر.

في الوقت الحالي، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان أورباخ سيمنح الائتلاف تمديداً آخر بعد الأسبوع الذي تعهد به.

علماً بأنه ومن أجل تمرير حل الكنيست في قراءة أولية، ليس من الضروري أن يصوت أورباخ لصالحه: حيث أنه لا يوجد إلزام بحد أدنى 61 عضواً، يكفي أن يتغيب عن جلسة التصويت على قانون حل الكنيست والمتوقع أن تطرحه المعارضة الأسبوع القادم.

* * *

القناة 12: مسؤول "إسرائيلي" سابق: الإيرانيون يديرون خمس جهات وكلها بدأت في التصعيد

عاموس يادلين

أكد الرئيس السابق لـ"شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" في جيش العدو الجنرال احتياط عاموس يادلين أن الإيرانيين يديرون خمس جهات وكلها بدأت في التصعيد. ونقلت القناة 12 عن يادلين قوله إنه "ليس هناك شك في أن لدى إيران رغبة كبيرة في الانتقام،وإذا كانوا في الماضي حاولوا الانتقام بالمثل، وكانوا يبحثون عن علماء "إسرائيليين" وعسكريين "إسرائيليين" اليوم كل "إسرائيلي" وربما كل يهودي هو بالنسبة لهم هدف."

وقال المسؤول الكبير السابق إن استخبارات الكيان أحبطت هجوما وكانت السبب في إصدار تحذيرات من السفر واضحة وصريحة للغاية. وأضاف أن الإيرانيين لم يقرروا محاولة مهاجمة كل "إسرائيلي" فحسب؛ فقد قرروا أيضًا أنهم لن يفعلوا ذلك بحذر، حيث كانوا في الماضي يشغلون جميع أنواع الأشخاص بالوكالة، واليوم يحاولون استخدام وحدات فيلق القدس بشكل مباشر.

وأشار الجنرال احتياط إلى كلمة رئيس الوزراء نفتالي بينت في لجنة الشؤون الخارجية والأمن التي تحدث فيها وشرح عن سياسة جديدة على ما يبدو تتمثل في ما سماه ضرب رأس الأخطبوط. وهذا يعني حسب قوله "ألا ننتظر أن يعمل الإيرانيون ضدنا، بل علينا أن نتحرك ونعمل ضدهم." وأوضح أنه – في الوقت الحالي – يشعر الإيرانيون بضغوط شديدة بسبب الوضع الذي يُقتل فيه عناصرهم، وقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأسبوع الماضي بحقهم الذي دفعهم على الفور إلى إغلاق 27 كاميرا في منشآتهم النووية، وهم يفكرون الآن في إجراءات أخرى مثل تخصيب اليورانيوم إلى 90٪ أو الانسحاب من اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

وتابع يادلين خلال حواره مع القناة العبرية بقوله إن هذا الوضع يتطلب الانتباه وعدم تجاوز الأخطاء، مؤكدا على أن هناك توازنا دقيقا للغاية بين الحاجة إلى تنفيذ نشاطات وإمكانية التصعيد. وختم حديثه قائلا: "في هذا الأمر يجب – أحيانًا – أن نكون مثل الإيرانيين – وأن لا يكون عملنا من أجل أخبار الثامنة مساء، بل أن يكون من أجل هدفنا الاستراتيجي الذي يجب ألا نرفع أعيننا عنه :و هو أولاً وقف البرنامج النووي الإيراني، وبعد ذلك منع التموضع العسكري الإيراني في سوريا.

* * *

مركز دراسات الأمن القومي: زيارة بايدن للشرق الأوسط: نقطة تحول في السياسات الأمريكية؟

بقلم إلداد شابيط

ترجمة: فاتن أيوب/ مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

إن إعلان البيت الأبيض عن زيارة بايدن الأولى (13-16 يوليو) كرئيس للشرق الأوسط، حدد منذ البداية أن الهدف منها هو "تعزيز التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل وازدهارها"، ومن أجل المشاركة في حضور قمة مجلس التعاون لدول الخليج والتي ستعقد في جدة في المملكة العربية السعودية، حيث سينضم له زعماء مصر، الأردن والعراق. وخلال تواجده في اسرائيل، سيزور الرئيس أيضًا "الضفة الغربية" لعقد اجتماعات مع القيادة الفلسطينية، وخلال ذلك سيعود ليكرر التزامه بحل الدولتين.

إن قرار بايدن بزيارة إسرائيل قد اتُخذ قبل عدة أشهر، حتى قبل قرار أن يضيف لها زيارة المملكة العربية السعودية، وهذا يعكس بشكل أساسي التزامه الشخصي الاستثنائي بإسرائيل، والذي كان حريصًا على إظهاره طوال حياته السياسية. على خلفية ذلك، لا تشكل حالة عدم اليقين السياسي في إسرائيل عاملاً معرقلًا لإجراء الزيارة. هذا وكان واضحًا للإدارة من البداية أن الزيارة غير متوقع أن تؤدي إلى انفراجة في القضية الفلسطينية.

الانطباع هو أن زيارة إسرائيل مهمة بالنسبة لبايدن من ناحية عاطفية بشكل أساسي، لكنه يولي أهمية أكبر لنجاح زيارته إلى المملكة العربية السعودية ولقاءه مع القادة العرب. تدفع الإدارة وبايدن شخصيًا ثمناً داخلياً باهظاً في الولايات المتحدة ثمن قرار زيارة السعودية وخاصة لقاءه المتوقع مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في ظل تورطه في مقتل الصحفي جمال خاشقجي. لكن يبدو أن بايدن، كما فعل في الماضي، قرر مرة أخرى تبني نهج واقعي بشأن الالتزام بالقيم وقرر أنه في الوقت الحالي هناك حاجة بالنسبة للإدارة لتغيير السياسة لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية المهمة من وجهة نظره بالنسبة للولايات المتحدة.

على سلم أولويات الأجندة الأمريكية السعودية العديد من القضايا، ومن المشكوك فيه أن يكون من الممكن حلها جميعًا في قمة رئاسية واحدة، كما أنه من المرجح أنه تم الاستعداد لعقد اجتماعات بين الطرفين في الأسابيع الأخيرة. من جانبها ستعتبر الإدارة نفسها حققت إنجازًا عظيمًا إذا تم الإعلان خلال الزيارة إلى المنطقة عن إجراءات لتعزيز العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج (منتدى أمني تشارك فيه إسرائيل والسعودية؟)، وهي خطوة من شأنها أن توضح أيضًا الالتزام الأمريكي بأمن دول المنطقة حتى أمام التهديد الإيراني، وسيتم صياغة تفاهمات تثبت أن دول الخليج ما زالت ترى في الولايات المتحدة حليف رئيسي، بما في ذلك تسخير جهود بايدن لخفض أسعار النفط.

إن الواقع الدولي، وخاصة الحرب الدائرة في أوكرانيا بتداعياتها السياسية والاقتصادية، أجبرت الإدارة على تغيير أولوياتها فيما قد يفتح الباب لتحسين العلاقات بينها وبين دول المنطقة. ومع ذلك، لا يزال من السابق لأوانه تقدير ما إذا كانت هذه نقلة من حيث مدى استعدادها وقدرتها على استثمار الموارد في الشرق الأوسط.

* * *

"هآرتس": ليس للسياح الى سوريا مطار يهبطون فيه

بقلم :تسيفي برئيل

"لو كنت قلت لي ان هذه هي ايطاليا لكنت صدقتك"، قال بحماس الناشر البريطاني على اليو تيوب البريطاني سيمون ويلسون. ويلسون تاثر من النظافة والهدوء التي شاهدها في شوارع دمشق والتي زارها قبل حوالي شهرين.

برفة صديق ورجل امن سوري كان يخبره عن تاريخ دمشق، تجول ويلسون في اسواق المدينة، وجه كاميرته باتجاه الاماكن الاثرية والمسجد الاموي الفاخر. وحتى انه حضر مباراة لكرة القدم جرت اثناء زيارته بين فريق دمشق وفريق اللاذقية عبر كاميرته ووصفه، يغدق الثناء على الاكل السوري وعلى الترحاب الذي لاقاه من قبل المواطنين. هو بالتاكيد اثار شهوة كبيرة لزيارة سوريا، على الاقل في اوساط جزء من مئات الالاف الذين يشاهدونه ويتابعونه عندما قال:" الدولة أكثر اماناً بكثير مما توقعت." في فيلم اخر استمر حوالي 24 دقيقة، وصف ويلسون زيارته لمدينة حلب. هناك المناظر مختلفة: الدمار الكثير يبرز من كل زاوية، مباني مهدمة ومثقبة بالرصاص وقضبان حديد معوجة تبرز من داخل بقايا الاسطح التي قصفت. ولكن في نهاية الفيلم تسلق ويلسون الى قلعة حلب، وبإطلالة من اعلى حوّل كاميرته عبر المشهد الطبيعي الخلاب، والذي داخله تختفي بقايا الحرب.

موقع سياحي اخر) عكس البوصلة (Against the compass يحذر من المخاطر التي تكمن للسائح في سوريا، ولكن ايضاً يخبرنا عن المواقع المدهشة لمدهشة التي يمكن زيارتها الان: يتحدث عن الفنادق، وعن العملة السورية، ومليء بالتفاصيل عن ترتيبات السفر في الدولة – الى ان يبدوا ان ما تبقى هو ان نحزم حقائبنا ونحجز رحلة طيران وفندق – والبدء بالنزهة.

انتظاررحلة الطيران التي ربما لن تحدث

مع ذلك فإن محاولة حجز غرفة في فندق عبر الانترنت لم ينجح. توجه مباشر الى موقع الفنادق الفاخرة، مثل الاربعة فصول او بيت الوالي لم تجد رداً. في مواقع حجز الغرف تلقينا اجابة معيارية بمقتضاها "ليس بالإمكان حجز غرف في المواعيد التي طلبتها"، حتى بعد اجراء تغييرات عديدة في المواعيد المطلوبة.

حجز رحلة طيران هي رحلة الكثر تعقيداً في الواقع في سوريا هنالك ثمانية شركات طيران مسجلة واحدة رسمية والباقية شركات خاصة يمتلكها رجال امال مقربين من عائلة الاسد، ولكن فقط ثلاثة منها نشطة : FlyDamasوالتي تمتلك طائرة مستأجرة واحدة، Cham Wingsوالتي تمتلك ثلاث طائرات والتي يمتلكها رجل الاعمال عصام شاموط، وشركة الطيران الرسمية Syrian air والتي تمتلك تسع طائرات.

الشركات الاوروبية لا تطير الى سوريا ومن يصر على الوصول جواً الى دمشق سيضطر للسفر جواً بدايتاً الى اسطنبول ومنها الى طهران والانتظار فيها لرحلة جوية غير مؤكدة ستنطلق مباشرة الى دمشق. ولكن ايضا عبر الصفحة الرئيسية لموقع شركة الطيران الايرانية ليس هنالك امكانية لحجز تذاكر لأنه ليس هنالك مواعيد طيران معروفة مسبقاً، وبالتأكيد الان بعد ان قصفت مدارج الهبوط في المطار من قبل اسرائيل (حسب مصادر اجنبية).

احتمالية اخرى هي الوصول الى سوريا عبر لبنان في رحلة بالسيارة التي تستغرق حوالي أربع ساعات، والمرور عبر عشرات من حواجز الطرق والتي فيها يتم التحقق من هوية المسافر والذي يطلب منه ان " يتبرع " في كل واحد منها للمجهود الحربي. في الواقع يتم تسويق رزم سياحية في تواريخ حددت مسبقا ولكن تجسيدها يتعرض لتغييرات بسبب الظروف الخاصة.

اتفاق سياحي بين سوريا و إيران

حكومة سوريا من جانبها تبدي تفاؤلا بخصوص قدرتها على احياء فرع السياحة الذي ساهم قبل الحرب بحوالي 12% من الناتج المحلي الاجمال الخام لها وشغل حوالي 11% من قوة العمل في الدولة. وزير السياحة محمد مرتيني، بشر في الشهر الماضي بانه وصل الى سوريا 82 ألف سائح منذ بداية العام وحتى نيسان مقابل حوالي 21 ألف جاءوا خلال عام 2011 (وحوالي 8.5 مليون سائح في 2010 قبل عام من اندلاع الحرب).

مرتيني فصل الخطوات التي تتخذها الحكومة من اجل ترميم وتسوية هذا الفرع، ومن بينها لائحة اسعار الحد الاعلى للنوم في الفنادق، والتي يتضح منها ان السعر الرسمي يتراوح ما بين عشرين دولار في الليلة لفنادق النجمتين وحوالي 200 دولار في فنادق الاربع والخمس نجوم. الوزير اوضح ان غرامات شديدة ستفرض على من يخالف تعليمات امر الاسعار وانه سيتم تشديد الرقابة على الفنادق وعلى جودة الطعام الذي يقدم وطريقة التعامل مع السياح. واكد ان الهدف هو تحسين صورة سوريا كبلد سياحي وامن وودود للسائح.

في هذه الاثناء السياحة القادمة الى سوريا هي سياحة دينية للمؤمنين الشيعة والذين يحجون من إيران الى الاماكن المقدسة في سوريا. في اذار وقع اتفاق تفاهمات بين وزارة السياحة الايرانية ونظيرتها السورية، والتي بموجبه سوف تقوم الدولتان بتشغيل 60 رحلة جوية اسبوعية بينهما، وايضا دشن خط طيران اسبوعي مباشر من المدينة المقدسة مشهد الى دمشق. بالإجمال يتوقع الاتفاق وصول أكثر م 100 ألف سائح ايراني الى سوريا في العام وبالمقابل تعهدت حكومة سوريا بتشجيع السياحة السورية الى إيران.

ولكن من المشكوك فيه ان هذه البيانات المثيرة للانطباع سوف تساهم مساهمة اقتصادية حقيقية للاقتصاد السوري. تكلفة الرحلة من إيران الى سوريا والمكوث في فنادق بمستوى منخفض يقدر ب650 دولار للشخص، وهو مبلغ خيالي بالنسبة لمعظم مواطني ايران. ولكن حتى من سينجح في تجنيد المال سيفضل استئجار غرفة في شقة وعدم المكوث في فندق، وفي معظم الحالات هو ايضا يحضر معه طعاما وحاجات اخرى يحتاجها في مكوثه في سوريا. وهكذا لاهو الامر ايضا بخصوص مواطنين سوريين واللذين معظمهم لا يستطيعون تحمل نفاقات الرحلة الجوية والمكوث في إيران.

بالمقابل، تستثمر سوريا في نشر وتسويق مواقعها السورية. وزير السياحة يظهر في مؤتمرات وفي معارض سياحية والتي تعقد في الشرق الاوسط، ويحاول اقناع مستثمرين من دول عربية بالدخول كشركاء في ترميم البنى الاساسية السياحية. بيد ان العقوبات القاسية التي فرضتها الولايات المتحدة على سوريا الى جانب قوانين تشجيع الاستثمارات التي تقتضي شراكة سورية في كل مشروع، تردع مستثمرين محتملين والذين ينتظرون تسوية سياسية يمكنها ان تضمن استثماراتهم.

من لا ترعوي هي روسيا والتي وسعت مؤخراً التعاون الاقتصادي بين شركات روسية والنظام السوري، من بينها شركات سياحة حصلت على ترخيص حصري لتطوير ثلاثة شواطئ في شمال غرب سويا، بما في ذلك اقامة فنادق ومواقع رياضة مائية. حسب تقارير في سوريا، فإن الاموال لتطوير هذه الشواطئ قدمتها حكومة روسيا للحكومة السورية كقرض بشرط ان تدفع منه للشركات الروسية.

هذه المخططات الضخمة تعرضت لضربة شديدة لدى قصف المطار في دمشق والذي ادى ليس فقط الى اغلاقه بل ايضاً أرسل تحذيراً ورسالة واضحة لكل من خطط للاستثمار في فرع السياحة السوري. في الحدود الشمالية ما بين سوريا وتركيا يستعدون لغزو تركي جديد، الحدود مع العراق تسيطر عليها ميليشيات سورية وهي غير مفتوحة لحركة المسافرين او السياح باستثناء شاحنات الطعام وصهاريج النفط، ولا يحلم أي سائح لبناني بقضاء اجازة صيف في الشاطئ السوري. السياحة السورية المحطمة ستحتاج الى مليارات الدولارات لأمن اجل ترميمها واعدادها لاستقبال السياح وادرار دخل. حتى ذلك الوقت ستضطر الى الاكتفاء بالرحلات الجوية غير المنظمة لسلاح الجو لجارتها من الجنوب.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": لبيد: يجب إعادة جميع العقوبات النووية التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران

بقلم لازار بيرمان

متحدثا في مؤتمر صحفي في القدس، وزير الخارجية يدعو إلى إحالة القضية إلى الأمم المتحدة؛ ويقول انه غير متأكد من أن الحكومة ستظل في السلطة عندما يزور بايدن المنطقة دعا وزير الخارجية يئير لبيد صباح الأربعاء إلى تطبيق عقوبات "التراجع" التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران بسبب تجدد برنامجها النووي.

"لقد وصلنا إلى النقطة التي تحتاج فيها القضية النووية الإيرانية إلى العودة إلى مجلس الأمن الدولي ويجب إعادة فرض جميع العقوبات"، قال لبيد، متحدثا إلى صحفيين إسرائيليين ودوليين في مؤتمر صحفي يسلط الضوء على الإنجازات الدبلوماسية الإسرائيلية منذ تشكيله الحكومة مع نفتالي بينيت تولى السلطة في يونيو الماضي.

وفقًا للاتفاقية النووية لعام 2015 بين إيران والقوى العالمية، يمكن إعادة فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي على إيران – دون السماح لروسيا أو الصين باستخدام حق النقض – إذا قدم أحد أطراف الاتفاقية شكوى. في حين أن تجدد الاتفاق النووي في فيينا يبدو أقل احتمالا يوما بعد يوم، تأمل إسرائيل أن يتم نقل القضية النووية الإيرانية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن. الأسبوع الماضي، قال مسؤول إسرائيلي كبير إن الضغط الدبلوماسي المتزايد على إيران من قبل الغرب المحبط قد يؤدي إلى إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة، وهي نتيجة ترحب بها إسرائيل.

تبنى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم الأربعاء الماضي قرارا يدين إيران لفشلها فى تفسير الاكتشاف السابق لآثار يورانيوم مخصب فى ثلاثة مواقع لم تعلن طهران أنها استضافت أنشطة نووية.

جادل لبيد يوم الأربعاء بأن علاقات حكومته المحسنة مع أوروبا وإدارة بايدن ساعدت إسرائيل في التأثير على المواقف الغربية بشأن إيران.

"القرار الأمريكي بعدم إزالة تعريف الحرس الثوري الإسلامي كمنظمة إرهابية هو انتصار للدبلوماسية الإسرائيلية"، قال لبيد. وأضاف أن لوم إيران من قبل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان أيضا، جزئيا على الأقل، نتيجة عمل الدبلوماسيين الإسرائيليين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين.

وعرض لبيد نهج إسرائيل في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، قائلا إنه يركز على "جعل إيران تشعر بأنها محاصرة." وأوضح لبيد أن محور هذا النهج كان علاقات الحكومة مع واشنطن. "هناك اختلافات نظرة إسرائيل والإدارة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، يجري حوار على أعلى المستويات، وهناك اهتمام بموقفنا. نحن نتحدث وسنواصل الحديث، وهناك خلافات بين الأصدقاء حتى عندما يكون الهدف واحدا."

وانتقل لبيد إلى زيارة الرئيس الأمريكي بايدن المزمعة في 13 يوليو، وقال: "لا أعرف ما إذا كنت واثقا" من أن الحكومة الإسرائيلية الحالية ستظل قائمة لتحية الرئيس، في الوقت الذي تواجه فيه أزمة برلمانية متزايدة. لكنه قال: "سأفعل كل ما في وسعي للتأكد من أنها ستكون قائمة، وأعتقد أننا سنحييه على السجادة الحمراء." وأضاف لبيد: "الرئيس صديق حقيقي لإسرائيل طيل حياته. ستكون هذه الزيارة فرصة لإبراز العلاقات غير القابلة للكسر بين بلدينا، وقوة وعمق علاقتنا الثنائية." وسيكون لها تأثير أيضا على الأمن الإقليمي والعلاقات الاقتصادية في الشرق الأوسط. أنا متأكد من أن زيارة الرئيس لإسرائيل والمملكة العربية السعودية سيكون لها تأثير إيجابي دائم."

وقالت السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض كارين جان بيير في بيان إن زيارة بايدن، التي أُعلن عنها يوم الثلاثاء، ستبدأ في إسرائيل، حيث سيلتقي الرئيس مع القادة الإسرائيليين.

قال مسؤول إسرائيلي للتايمز أوف إسرائيل إن بايدن سيلتقي برئيس الوزراء نفتالي بينيت والرئيس إسحاق هرتسوغ ووزير الخارجية يئير لبيد ووزير الدفاع بيني غانتس. وأضاف المسؤول أنه من المقرر أن يزور بايدن نصب ياد فاشيم التذكاري للمحرقة والقدس الشرقية. كما سيزور الضفة الغربية والمملكة العربية السعودية.

قال مسؤول كبير في إدارة بايدن للصحفيين يوم الاثنين إن الرئيس من المرجح أن يقوم بجولة في نظام دفاع صاروخي تموله الولايات المتحدة في إسرائيل من أجل تسليط الضوء على جهود البيت الأبيض لتأمين تمويل إضافي بقيمة مليار دولار لتجديد بطاريات القبة الحديدية بعد حرب غزة في مايو 2021. سيناقش بايدن أيضا "الابتكارات الجديدة بين بلداننا التي تستخدم تقنيات الليزر لهزيمة الصواريخ وغيرها من التهديدات المحمولة جوًا".

وقال المسؤول في الإدارة إن زيارة إسرائيل ستركز على "الاندماج المتزايد للدولة اليهودية في المنطقة من خلال اتفاقيات إبراهيم – اتفاقيات التطبيع التي وقعتها القدس مع الإمارات والبحرين والمغرب – من خلال تعزيز

العلاقات الإسرائيلية مع إسرائيل ومصر ومن خلال إنشاء منتدى جديد أنشأته إدارة بايدن يضم الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والهند."

بعد لقائه مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، على الأرجح في بيت لحم، سيطير بايدن مباشرة من إسرائيل إلى جدة – وهو طريق نادر الاستخدام يتطلب موافقة السعودية ويمثل خطوة صغيرة نحو التطبيع مع الدولة اليهودية. وأثناء وجوده في جدة، سيشارك في القمة السنوية لمجلس التعاون الخليجي مع قادة من المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين والكويت وعمان وقطر، بالإضافة إلى مصر والعراق والأردن.

* * *

I24NEWS : سيتم مطالبة بايدن بالانتقال من التعاون العسكري إلى بناء قوة دائمة بالتعاون مع الدول السنية المعتدلة

تستعد المستويات الأمنية في إسرائيل لاطلاع الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال زيارته المرتقبة إلى إسرائيل والمنطقة، على مشروع نظام اعتراض الليزر التابع لوزارة الأمن، إضافة إلى نظامي القبة الحديدة وحيتس. بحسب النشر اليوم في والا. ويخطط رؤساء الجهاز الأمني، للاستفادة من هذه الزيارة لمطالبة بايدن بالانتقال من التعاون العسكري إلى بناء قوة دائمة وتوسيع المنتديات المشتركة في مجال الأمن بالتعاون مع الدول السنية المعتدلة.

ويفيد التقرير أن وزارة الأمن سوف تعمل على نشر هذه المنظومة الدفاعية في غضون سنوات قليلة، على طول إحدى الجبهات الحدودية للحماية من القاذفات والصواريخ والطائرات بدون طيار. وقالت مصادر في الجيش الإسرائيلي إنه لم يكن سرا أن وزارة الأمن كانت تبحث عن شركاء للمشروع المكلف جدًا، لكن أهميته بالغة في الدفاع عن جبهة البلاد إلى جانب أنظمة أخرى.

وفقًا لمصادر رفيعة المستوى في وزارة الأمن والجيش الإسرائيلي، فقد أجريت محادثات حول قضية الليزر مع نظراء لهم، في وزارة الدفاع الأمريكية. وتشير التقديرات إلى أن وضع الرئيس الأمريكي في الصورة يساعد في تعزيز الشراكة التي يؤمل في أن تسمح بزيادة التركيز على مكافحة النشاط الإرهابي ونقل المعلومات الاستخبارية والتفكير معا في التحديات المشتركة، بحسب التقرير.

* * *

I24NEWS : مبادرة أمريكية لخفض ميزانية الولايات المتحدة للأمم المتحدة بحال استمر التحقيق ضد إسرائيل

ينص الاقتراح على أن تتركز السياسة الرسمية للولايات المتحدة على تفكيك لجنة التحقيق ومكافحة "التحيز المنهجي تدعو مبادرة تشريعية من الحزبين في الكونغرس إلى حل لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عملية "حامي الأسوار" والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على ما أفاد الخميس موقع يسرائيل هيوم.

وقّع في الأسابيع الأخيرة، عدد كبير نسبيًا من أعضاء مجلس النواب على مشروع القانون، الذي بدأه في آذار/ مارس الجمهوري غريغ ستوبي من فلوريدا والديمقراطي فينسينت غونزاليس من تكساس. وانضم إلى ستوبي 33 عضوًا آخر، من بينهم سبعة من الحزب الديمقراطي.

ينص الاقتراح على أن تتركز السياسة الرسمية للولايات المتحدة على تفكيك لجنة التحقيق ومكافحة "التحيز المنهجي ضد إسرائيل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمنتديات الدولية الأخرى". بالإضافة إلى ذلك، وكما ورد، فإنه ينص على خفض ميزانية الولايات المتحدة للأمم المتحدة كوسيلة للضغط لتحقيق هذه الأهداف.

وكانت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس جرينفيلد، قالت هذا الشهر في مجلس النواب، إن الولايات المتحدة لم تكن قادرة على منع تشكيل لجنة تحقيق، لكنها عملت بالفعل على خفض ميزانيتها بنسبة 25 في المائة.

وتعتبر الولايات المتحدة الراعي الأكبر للأمم المتحدة وتخصص لها أكثر من 20٪ من ميزانية المنظمة، على الرغم من أنها تضم أكثر من 190 دولة عضو أخرى. النموذج المقترح لـ "عقوبة الميزانية" للأمم المتحدة موجود بالفعل في إطار التشريع السابق الذي أقره الكونجرس، فيما يتعلق بهيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تصرفت بطريقة منحازة منهجية ضد إسرائيل.

وقال ستوبي إن "اللجنة الدائمة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي لا تتمتع بالثقة، تضر بشكل مباشر بآفاق السلام في الشرق الأوسط وتهاجم بشكل متعمد الديمقراطية الوحيدة في المنطقة". وأضاف "لا ينبغي أن يموّل دافعو الضرائب الأمريكيون لجنة معادية لإسرائيل.

وفقًا لموقع إخباري يهودي يهودي إنسايدر ، فإن اللوبي المؤيد لإسرائيل إيباك يبذل بدوره جهودًا هائلة في تطوير هذا التشريع.

ونددت الولايات المتحدة بنتائج التقرير ووصفتته بأنه "أحادي الرؤية ومنحاز لإسرائيل". كما تصدّرت الولايات المتحدة مبادرة وقعت عليها 22 دولة لإبراز معارضتها على أنشطة لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، ولا سيما التحقيق الأخير حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

* * *

"هآرتس": النرويج تذكّر: هكذا أصبحت سرقة أراضي الفلسطينيين مفهوماً إسرائيلياً لـ"احترام القوانين"

بقلم عكيفا الدار

ترجمة: القدس العربي

قرار حكومة النرويج التفريق بين المنتوجات التي مصدرها المناطق المحتلة، والمنتوجات التي مصدرها داخل الخط الأخضر، لا يتعلق بالتأكيد بأزمة "أنظمة يهودا والسامرة" [قانون المناطق] التي تهدد سلامة الائتلاف. مع ذلك، توجد علاقة وثيقة بين نظام الأبرتهايد، الذي تحول مع مرور السنين إلى دستور الهيئة التشريعية، وبين خطوة النرويج.

الأنظمة الإسرائيلية تطبق قانوناً وقضاء واحداً على مستوطن يهودي، وقانوناً وقضاء أدنى على جاره الفلسطيني. في المقابل، اللائحة الجديدة في النرويج تهدف إلى التمييز، لصالح المزارعين الإسرائيليين (يهوداً وعرباً) الذين يزرعون الفلفل لكسب مصدر الرزق على أراضيهم مقارنة بجيرانهم الذين يكسبون الرزق من زراعة الفلفل في أراض أجنبية تسمى "أراضي دولة"، التي هي ليست جزءاً من دولة إسرائيل. القانون النرويجي الجديد، شبيهاً بالقانون الذي تم تطبيقه في السابق في بعض دول الاتحاد الأوروبي، يتعلق بقانون فاسد وعنصري، ربما حتى أكثر من اللائحة التي احتلت العناوين. هذا القانون يشرعن سيطرة المزارعين والصناعيين الإسرائيليين على عشرات آلاف الدونمات من أراضي الضفة واستغلالها.

قانون نهب الأراضي في "المناطق" [الضفة الغربية]، كانت الكنيست معفية من المصادقة عليه مرة تلو الأخرى. السلطان التركي فعل ذلك من خلال قانون الأراضي الصادر في 1858 وإسرائيل تحترمه. لمزيد من الدقة، إن منح عدد من البنود الرئيسية، فيه تفسير يفيد المحتل على حساب السكان الفلسطينيين. خلافاً لأنظمة يهودا

والسامرة، التي يجب تجديدها مرة كل خمس سنوات، فإن هذا القانون القديم ليس له موعد لانتهاء سريانه. الكلمات السحرية في هذا القانون "أراضي دولة" تنتقل من جيل إلى جيل، ومن حكومة إلى حكومة. حسب هذا القانون، فإن "أراضي الدولة" هي كل قطعة أرض لا يستطيع "السكان الأصليون" إثبات ملكيتهم عليها. وفي ظل عدم وجود دولة أخرى في هذه المنطقة منذ 55 سنة، فإن المحتل الإسرائيلي سيحصل على كل الصندوق.

كم مرة سمعتم فيها ذلك الادعاء – التوبيخ "ما الذي يريدونه منا، لم نأخذ شيئاً من أي عربي، مستوطناتنا على أراضي الدولة"؟ ولكن دولة إسرائيل لم تقم بضم هذه الأراضي، ليس بسبب عوائق أخلاقية، بل كي لا تضطر إلى ضم مئات آلاف السكان العرب والتصادم مع الولايات المتحدة. هي تفضل الاحتفاظ بأراضي الدولة كوصية، وتفعل فيها ما تشاء. لشدة الوقاحة، اليمين الاستيطاني يجند اتفاق أوسلو من أجل الادعاء بأن إسرائيل تحرص على السيطرة على مناطق "ج" فقط، التي كما نذكر هي 60 في المئة من أراضي الضفة الغربية. من يتذكر أن سريان مفعول اختراع مناطق "أ" و"ب" و"ج" كان يجب أن ينتهي في الألفية السابقة، وأن يخلي مكانه لاتفاق دائم؟

القانون الدولي والنزاهة الأساسية يلزمان الوصي، القائد العسكري في هذه الحالة، بالحفاظ على "أراضي الدولة" وتطويرها لصالح السكان الفلسطينيين المحليين. حتى المحكمة العليا قالت إن الحكم العسكري ملزم بالاهتمام بسكان المناطق المحتلة. عملياً، جميع "أراضي الدولة" موضوعة الآن في يد السلطات المحلية للمستوطنات، وهي في مجال سلطتها القانونية. المعنى، أن الفلسطينيين، الذين يشكلون 88 في المئة من سكان الضفة، كان محظوراً عليهم مسبقاً استخدام هذه الأراضي، حتى قبل تخصيصها لأي استخدام آخر.

حسب معطيات الإدارة المدنية التي وصلت إلى حركة "السلام الآن"، فإن إسرائيل أعلنت على مر السنين عن مليون (!) دونم كأراضي دولة. 99.76 في المئة من أراضي الدولة التي تم تخصيصها للاستخدام في "المناطق" خُصصت لاحتياجات الاستيطان الإسرائيلية. أما الفلسطينيون فلم يخصص لهم، على أكثر تقدير، إلا 0.24 في المئة فقط. هكذا سيطرت إسرائيل بمساعدة قانون تلاءم مع الحاجات الإمبريالية، على معظم أراضي الضفة الغربية. هذا إضافة إلى آلاف الدونمات في شرقي القدس التي صادرتها إسرائيل من الفلسطينيين بواسطة قانون "أملاك الغائبين".

بعد كل ذلك، تتجرأ وزارة الخارجية على توبيخ الدول، التي تذكر بمظالم الاحتلال بين حين وآخر، الذي يدار بقوانين لم تكن لتخجل نظام الأبرتهايد في جنوب إفريقيا. وقد اقترح شخص ما في السابق حل لجنة الدول المانحة التي تترأسها النرويج، الآلية التي تم تشكيلها في التسعينيات لدعم العملية السلمية، وبعد ذلك تحولت

إلى مقاول للاحتلال من الباطن. نعم، عقوبة جديرة. وقد حان الوقت للبدء في دفع ثمن السيطرة على حياة ملايين الأشخاص وعن سرقة أراضيهم.

* * *

"معاريف": ماذا لو طلبت إسرائيل من مصر تنفيذ "الملحق العسكري" بتخفيف قواتها في سيناء؟

بقلم إسحق لفانون

العلاقات الطيبة القائمة اليوم بين إسرائيل ومصر تبعد عن العين العامة نشاطات عسكرية للقاهرة في شبه جزيرة سيناء. وتجري النشاطات بموافقة إسرائيل وبلا موافقتها أيضاً. تنشأ على الأرض حقائق يعتقد البعض بأنها لا مرد لها.

بناء على اتفاق السلام بين الدولتين، يقيد الملحق العسكري حجم القوات على الحدود مع إسرائيل بقوة حفظ نظام مع قيود على أنواع السلاح. بعد الثورة في مصر في 2011 وانتشار "داعش" في سيناء، طلبت مصر نقل قوات عسكرية لمكافحة الإرهاب. وإسرائيل وافقت.

كما أسلفنا، بين إسرائيل ومصر علاقات طيبة وقريبة أكثر من أي وقت مضى ويجب الحفاظ عليها.

الأوضاع في الشرق الأوسط، والاستقطاب بين مؤيدي إيران ومعارضيها، والكفاح ضد إرهاب الإسلاميين، كل ذلك ساهم في التقارب بين الدولتين والذي تضمن أيضاً تعزيزاً عسكرياً مصرياً في سيناء. في هذه المرحلة نشهد جهداً، وإن محدوداً، لتعزيز العلاقة الثنائية بين الدولتين. بعد سنوات يبدو أن مصر غيرت عقيدتها العسكرية وكيفتها مع مكافحة الإرهاب. وساعدتها إسرائيل. وأدى هذا التغيير إلى تحكم مصر بالإرهاب، وتسجل مؤخراً عدة نجاحات. ثمة ساعات حظر تجول أكثر وحواجز أكثر. ويقول المنطق إن الوضع وهو على هذا النحو، فعلى مصر أن تعود لتخفيف حجم قواتها وفقاً للملحق العسكري.

حسب رئيس الأركان المصري، فإن قرابة 24 ألف جندي يقاتلون ضد الإرهاب في شمال شرق سيناء. لكن يوجد 20 ألفاً آخرون موزعون في أرجاء شبه الجزيرة. منذ أن طلبت مصر إذن إسرائيل لإدخال قوات إلى سيناء لمكافحة الإرهاب، قبل أكثر من عقد، اتسعت الطلبات. وافقت عليها إسرائيل جميعها لأنها معنية بالهدوء على حدودها الجنوبية وفي غزة أيضاً. الملحق العسكري لاتفاق السلام في 1978 جرى خرقه عملياً بموافقة إسرائيلية، ودون إعادة فتحه من جديد. عدم رغبة إسرائيل في فتح الملحق ينبع من موقف واضح بأنه نافذ وقائم، وعندما يسمح واقع الحرب ضد الإرهاب الإسلامي بذلك، سنعود إلى تطبيق الملحق. إسرائيل

تعمل مع مصر عند الحاجة، ومصر تعزز قواتها. السؤال هو: هل هذا الوضع الناشئ على الأرض قابل للتراجع؟ صحيح أن مصر حرصت على طلب إذن إسرائيل في هذه الخطوات، لكن ثمة خطوات لم تطلب فيها إذن إسرائيل.

أثر الملحق، مسموح لمصر بناء مطارات مدنية، لكن مصر بنت ثلاثة مطارات عسكرية تخدم سلاح جوها في سيناء وكذا قواعد عسكرية. إذا أضفنا إلى ذلك حجم القوات العسكرية التي أشار إليها رئيس الأركان المصري، دبابات وطائرات قتالية، ستنشأ صورة بعيدة عن مضمون الملحق العسكري وروحه.

كما أسلفنا، العلاقات بين الدولتين من أفضل العلاقات، والتقارب الاستراتيجي ظاهر للعيان، لكنه أمر غير مضمون إلى الأبد. عندما طلبت مصر إرسال قوات لمكافحة الإرهاب، وإسرائيل وافقت، كان واضحاً للطرفين بأن الوضع في ختام المهمة سيعود إلى ما كان قائماً قبل ذلك. أما الآن، إذا نجحت مصر جزئياً في القضاء على دابر الإرهاب، فعليها أن تفكر بتخفيف حجوم قواتها في صالح تنفيذ الملحق العسكري. الحكم ذاته ينطبق على أنواع السلاح والمطارات العسكرية والقواعد. الوضع الذي نشأ اليوم ورغم التعاون الممتاز بين الدولتين، يقضم من اتفاق السلام الذي له قيمة مهمة جداً.

يمكن للولايات المتحدة والقوة متعددة الجنسيات أن تجري بحثاً مع إسرائيل ومصر لتبديد المخاوف وتعزيز السلام. لا توجد نية لخلق أزمة مع القاهرة، ولا لمناكفتها. المقصود هو تنفيذ بنود الاتفاق الذي وقع بين الدولتين لأجل تعزيزه. إذا نشأت حاجة متجددة لتكثيف القوات المصرية في سيناء بسبب الإرهاب، يمكن للقاهرة دوماً أن تتوجه لإسرائيل، وفي ضوء العلاقات المفتوحة والعميقة بين الدولتين، ستستجيب إسرائيل للطلب المصري مثلما كان. من المهم بالتالي الإيضاح بأن كل نشاط عسكري مصري في سيناء سيكون، بطبيعته قابلاً للتراجع.

* * *

"هآرتس": زيارة بايدن: إسرائيل ليست المحطة المهمة

بقلم يونتان ليس

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في الأسابيع الأخيرة، ومع تقدم الاتصالات مع الإدارة الأميركية حول الزيارة الأولى للرئيس الأميركي، جو بايدن، إلى إسرائيل، تساءلت شخصيات في القدس من سيكون رئيس الحكومة الذي سيستقبله؟ هل سينجح نفتالي

بينيت، شريك بايدن في السنة الماضية، في الحفاظ على حكومته المتعثرة الى حين مجيئه؟ هل سيدخل يائير لابيد حتى ذلك الحين الى مكتب رئيس الحكومة المؤقت؟ أم سيكون بنيامين نتنياهو، الذي تعتبر علاقته مع بايدن متعكرة بشكل خاص، هو الذي سينجح في تشكيل حكومة بديلة على أساس الكنيست الحالية قبل قدوم بايدن؟.

زيارة بايدن إلى إسرائيل في التوقيت الحالي، على شفا انتخابات محتملة، يمكن أن تمنح رئيس الحكومة المستضيف مكاسب سياسية (داخلية)، لا تقل عن الفائدة السياسية التي يمكن أن تنتج عنها. سيصبح بايدن بالطبع رقما احصائيا في الحملات التي ستنطلق هنا في الأشهر القادمة.

حقيقة أن الرئيس الأميركي قرر الزيارة إلى هنا بالذات الآن لا تدل على رغبته في التأثير على الحملة الانتخابية، بل على أن إسرائيل في الأصل ليست الموضوع الرئيسي في الجولة المخطط لها. مركز الزيارة التاريخية ليس القدس، بل الرياض. هدف الزيارة الرئيسي ليس تسخين العلاقات بين القدس وواشنطن، بل بلورة تعاون اقليمي مهم يساعد في مواجهة أزمة الطاقة وأزمة الغذاء العالميتين، وتعزيز التحالف أمام روسيا ومحاولة تقليل التضخم المتفشي في الولايات المتحدة. ومن اجل تحقيق ذلك فإن بايدن على استعداد للصفح وتجاوز كرامته وأن يبقي خلفه مخلفات قتل الصحافي جمال الخاشقجي، وأن يرمم علاقات الولايات المتحدة مع السعودية.

اللقاء في السعودية ستكون له نتائج جانبية مهمة بالنسبة لإسرائيل، مثل تعزيز التحالف الاقليمي ضد ايران وتوابعها، الذي يشمل السعودية وإسرائيل ومأسسة الاتصالات بين الرياض والقدس، التي جرت حتى الآن بالأساس بصورة سرية.

هذا الأمر يمكن أن ينضج بعد ذلك وتنتج عنه اتفاقات ستمكن الطائرات الإسرائيلية من الطيران في سماء السعودية. ويمكّن السعوديين من تغيير تمركز القوات المراقبة التي توجد في جزيرتي تيران وصنافير لصالح تطوير السياحة.

الزيارة الرئاسية في الأراضي المقدسة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل بمجرد إجرائها. يريد بايدن غرس دبوس على الخارطة في المحطة الاكثر ودية في الشرق الاوسط، ويربح نقاطاً في الرأي العام الأميركي. وهو سيعبر هنا عن الالتزام بأمن إسرائيل وسيطلق تهديدات ضد إيران، وسيحاول بعث الحياة للمرة التي لا تحصى في التزام الادارة الأميركية بحلم الدولتين. خلال ذلك سيحاول ارضاء القيادة الفلسطينية، خائبة الأمل، من التجاهل الأميركي لها في السنوات الأخيرة. في القدس هناك من يخافون من بادرات حسن نية ساخنة جدا لبايدن تجاه السلطة الفلسطينية، اثناء الزيارة ستضر برئيس الحكومة بينيت في أوساط

مصوتي اليمين.

على أي حال، سارع بينيت، أول من أمس، الى نشر برامجه كمستضيف – بلورة تفاهمات، ستؤدي الى تعاون بين إسرائيل وأميركا وتوصله الى مستويات جديدة، وكشف خطوات لتعزيز دمج إسرائيل في الشرق الاوسط. وكان مصدر إسرائيلي آخر حذر أكثر في تقديراته بخصوص نتائج الزيارة. «بايدن بالاجمال يبحث عن زيارة ناجحة، وهو يريد أن يكون جيداً مع الجميع»، قال المصدر.

* * *

"هآرتس": ارتفاع أسهم نتنياهو: الجمهور الإسرائيلي "مريض نفسياً"

بقلم تسفي برئيل

بنيامين نتنياهو ليس مريضاً نفسياً، وهو ليس مجنوناً، ولا يحتاج الى علاج نفسي. هو يعرف جيداً الفرق بين الخير والشر، بين القانوني والجنائي، بين المسموح والممنوع. وحسب ما نشر من مواد التحقيق يظهر بوضوح أن المخالفات التي ارتكبها - تلقي هدايا بآلاف الدولارات؛ والجهود التي بذلها من اجل أن يرتب لنفسه إعلاما متعاطفا مقابل تسهيلات تنظيمية؛ ومحاولة بلورة اتفاقات «خذ وهات» مع ناشر «يديعوت احرونوت»، نوني موزيس – إنما فعلها بعقل واضح ومتزن، بعد تخطيط دقيق، حيث كان متمسكا بالهدف العقلاني كليا.

المحكمة هي التي ستقرر اذا كانت هذه المخالفات جنائية. ولكن في كل الحالات لا نقول، إن نتنياهو فعلها في لحظة تشويش وجنون أو بتأثير ادوية الامراض النفسية. اذا كان صراخ زوجته سارة ومشاهد الرعب لنجله يائير قد أثّرت على سلوكه عندما كان رئيسا للحكومة، أو أملت هذا السلوك، فإن نتنياهو بالذات جدير بالثناء. وكما هو معروف، فإن أبناء العائلة يمكن أن يذهبوا عقل الانسان، لكن بالتحديد في ضائقته الشديدة هذه، والتي استمرت سنوات كثيرة، أظهر نتنياهو في نظر الكثيرين قدرة منقطعة النظير كي يحصل على دعم الجمهور الواسع؛ ليس بصفته ضحية تستحق الشفقة بل لكونه زعيما جاء من مستوى آخر. ليس لدينا سوى التساؤل اذا كان هناك شخص يعرف كيف يحسب خطواته بعقلانية ورباطة جأش وهو يتعرض لهجوم هستيري في بيته أليس في هذا ما يمكن أن يدل على أن شيئا ما لديه غير سليم؟ ولكن هنا يدور الحديث عن مسألة سريرية غير ذات صلة.

المسألة الرئيسة الوحيدة التي تقف امام الاختبار هي هل أقوال ايهود اولمرت، الذي قال، إن «المرض النفسي لرئيس الحكومة وزوجته وابنه غير قابل للاصلاح». هل هذه اقوال صحيحة؟ هل هي اقوال تستند الى حقائق؟ أم أن فيها نوعا من المس بسمعة نتنياهو الطيبة؟ اذا كان الامر هكذا فهو يستحق التعويض.

هنا يكمن الضرر الكبير في ادعاء التشهير. فسواء تبين أن التشخيص غير المهني لأولمرت كان كاذبا أو تم

الإثبات بأنه قال الحقيقة، فيجب ألا نعتبر أقواله تشهيرا. لماذا؟ لأنه خلافا لتلقي الرشوة والفساد، أو خلافا للاحتيال، فإن المرض النفسي لا يمكن أن يسيء لسمعة من عانى منه، ولا يجب السماح بوضع تتم فيه محاكمة المرض النفسي وكأنه مخالفة توجد فيها اساءة سمعة.

في الحقيقة، ينص قانون منع التشهير على أن التشهير هو أمر نشره يمكن أن «يهين شخصا بسبب العرق أو الاصل أو الدين أو مكان السكن أو الجنس أو ميوله الجنسية أو إعاقاته». هكذا يتم تعريف الاعاقات «إعاقة جسدية، نفسية أو عقلية، دائمة أو مؤقتة». ولكن حسب القانون فإنه حتى في وصف شخص بأنه مختل عقليا ومضروب في رأسه أو مجرد غبي حتى يوجد نوع من القذف.

اذا قررت المحكمة مع كل ذلك أن سمعة نتنياهو تم المس بها لأن اولمرت قام بالافتراء عليه دون أي اساس، أنه مريض نفسيا، فسيكون مطلوباً منه أن يواجه تعريف نتنياهو لـ«السمعة الجيدة». نتنياهو متهم بمخالفات جنائية اذا تمت ادانته بها فهي يمكن أن تتسبب بالاساءة لسمعته وأن تلحق به العار. تحطمت سمعته الجيدة حتى قبل الحكم عليه. نتنياهو نفسه اشتكى بشكل علني وفي كل مناسبة بأن وسائل الاعلام والمعارضة والنيابة العامة واليساريين جميعهم يشوهون سمعته. من هنا، فإن اقوال اولمرت ليست سوى مدماك آخر أُضيف للاسم الذي تم التشهير به وإهانته.

رغم ذلك، نتنياهو لم يشن أي حرب قانونية ضد من شهروا به، بل يبدو أنه امتص الاهانة بتفهم. الاكثر اهمية هو أنه رغم العار والخجل واصل نتنياهو منصبه رئيسا للحكومة، وخلال ذلك اختار اهانة وشتم خصومه بنفسه. الآن، هو يحصل ايضا على دعم كبير في الاستطلاعات. يبدو أن تشويه سمعة نتنياهو يخدمه. وهذا الأمر حقاً يستحق المعاينة النفسية، هنا ليس المقصود نتنياهو بل الجمهور.

* * *

"يديعوت": تجربة الشراكة مع العرب في إسرائيل.. لم تفشل

بقلم بن دروريميني

صرّح عضو الكنيست، نير أورباخ، الأسبوع الماضي، بأن «التجربة فشلت»، وذلك بعد خسارة الائتلاف في التصويت على إجراءات الطوارئ في الضفة الغربية. وقام، الاثنين الماضي، بخطوة إضافية لمصلحة هؤلاء الذين يريدون إفشالها، فقصة الأقلية القومية في دولة قومية هي تحد لا يتوقف، وخصوصاً عندما يدور الحديث عن أقلية تشعر بأنها مقصاة ومقموعة، بحق أو دون حق. في الهند مثلاً، هناك جولة مواجهات إضافية في إطار المواجهات التي لا تتوقف مع الأقلية المسلمة التي تشكل أكثر من 13٪ من مجمل السكان في الدولة، أمّا في مقدونيا الشمالية، حيث يوجد نحو 25٪ من الألبان المسلمين، فإن التوترات ترتفع وتنخفض،

وتتحول أحياناً إلى مسلحة، ومن الممكن أن يعيش الائتلاف هناك حالة شلل لسنوات. وفي العالم الإسلامي من غير المحبذ أن تكون جزءاً من الأقلية، فجزء كبير من الدول العربية تعيش في مرحلة ما بعد حرب أهلية أو تفكك بسبب صراعات إثنية ودينية.

ومقارنة بالجوار الذي نعيش فيه، فإن الأقلية العربية في إسرائيل تعدُّ قصة نجاح. نعم هناك انفجارات، كمواجهات تشرين الأول 2000، أو ك»حارس الأسوار» في العام الماضي، لكن منذ العام 1948، لا يوجد نزاع مسلح بين الأقلية والأغلبية. وعلى الرغم من الباصات الـ18 التي حُرقت نهاية الأسبوع الماضي، ومنظمات الإجرام في الجنوب والشمال، فإننا لسنا الصومال، ولا سورية، ولا ليبيا.

وتشير الأرقام أيضاً إلى قصة نجاح، وهي أن الفجوة بين اليهود والعرب في أوساط الأجيال 55-69 من حيث الحصول على شهادة البجروت (الشهادة الثانوية) هي 17٪ لمصلحة اليهود، وذلك بحسب لجنة الإحصاء المركزية. أمّا في الأجيال 35-44 فإن الفجوة تتقلص إلى 0.7٪، وفي الأجيال 35-25 فإن الفجوة معكوسة لمصلحة العرب، إذ هناك 54٪ من اليهود لديهم شهادة في مقابل 54.9٪ من العرب.

وأيضاً بحسب لجنة الإحصاء المركزية، ففي الفترة 2010/2009 – 2020/2019 ارتفعت نسبة الطلاب الجامعيين العرب بشكل ملحوظ: ففي شهادة البكالوريوس ارتفعت النسبة من 13.1٪ إلى 19.2٪، وفي الماجستير ارتفعت من 7.4٪ إلى 14.6٪، وفي الدكتوراه من 5.2٪ إلى 7.2٪.

وبحسب بحث أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، فإن متوسط التعليم العالي في أوساط عرب إسرائيل ارتفع عشرات الأضعاف من 2.1 في مطلع الستينيات إلى 12.0 في العام 2017؛ وفي أوساط اليهود ارتفع في الفترة ذاتها من 4.8 إلى 13. هذا بالإضافة إلى أن 46٪ من الأطباء الذين حصلوا على شهادة مزاولة المهنة العام 2020 كانوا من العرب أو الدروز - أكثر بكثير من نسبتهم من مجمل السكان. وفي كل ما يخص الدخل - هناك فروق، لكن عند الحديث عن الإنفاق، وهو المؤشر الأهم بكثير، فإن الفجوات تختفي. فبحسب استطلاع الإنفاق الأخير الذي أجرته لجنة الإحصاء المركزية لعام 2018، فإن العائلة العربية تنفق ما يعادل 15.939 شيكلاً شهرياً، في مقابل 16.748 شيكلاً للعائلة اليهودية.

ويمكن الاستمرار، ذلك أن ثمة كثيراً من المعطيات المشجعة حتى نصل إلى السياسة، أو حين يتبين لنا أن لعرب إسرائيل قيادة مستفزة، قيادة تريد افتعال المشكلات والانقسامات أكثر مما تريد الاندماج؛ عزمي بشارة تضامن مع «حزب الله»، وحنين زعبي انضمت إلى أسطول دعم «حماس». وتصمم هذه القيادة على التشكيك في حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية وديمقراطية، ويبدو أنهم يريدوننا أن نتحول إلى دولة منهارة، كدول العالم العربي.

وفجأة، ظهر منصور عباس، وبدأ الحديث بطريقة مختلفة: شراكة لا انفصال. صحيح أنه جاء من الحركة الإسلامية، وصحيح أيضاً أنه يمكن الادعاء دائماً أنه يضلل، لكن السنوات تمر، وهو ثابت على ما يريد، وهذا ليس أمراً بسيطاً. فلم يكن اليسار هو من اكتشف عباس، وإنما جاء الاكتشاف من أوساط اليمين في اللحظة التي حصل على شرعية من بنيامين نتنياهو.

»عباس يستفز اليسار والإعلام»، هذا ما كتبه شمعون ريكلين، مضيفاً، «جاء متديناً يريد مصلحة المجتمع العربي ويريد الدفع بمصالحه قدماً عبر الامتثال للقانون». وزايدت عليه غاليت ديستال أطبريان التي كتبت: «منصور عباس صوت جديد يحيي أملاً كبيراً... لا يقاطع الأحزاب الصهيونية، يمد يده لنتنياهو، ومن الجيد أن نتنياهو مد يده في المقابل». وبعدها وبّخت اليسار، وقالت إن، «أعضاءه استُفزوا. بعضهم سخر بوقاحة من الاستعداد (المفاجئ) لعناق العرب. وآخرون شرحوا بجدية تامة أن عباس إسلامي متطرف لا يجب التعامل معه.«

وفي اللحظة التي أفشل فيها اليمين المتطرف نية إقامة ائتلاف مع القائمة الموحدة، حقق الائتلاف مع نفتالي بينت ويائير لابيد هذه الرغبة. وهذه لم تكن تجربة، فإلى جانب العصابات العنيفة ونماذج كرائد صلاح، وفي الفترة الأخيرة أيمن عودة، «تتأسس طبقة وسطى عربية لها وجودها ووزنها في الاقتصاد والثقافة في إسرائيل»، وهذا ما كتبته ديستال أطبريان أيضاً، وصدقت مرة أُخرى. لم يختفِ هذا المجتمع بسبب المتمردين أمثال عيديت سيلمان وغيداء ريناوي - زعبي ومازن غنايم أو أورباخ، فهم يثبتون فقط أن الطريق طويلة، وأن العرب الذين يريدون الاندماج لم يختفوا في اللحظة التي قامت فيها حكومة جديدة، على الرغم من أن اليمين أعاد عباس إلى مكانه القديم وتصنيفه في خانة «إسلامي متطرف.«

وهكذا، علينا أن نختار: هل نقبل بموقف الأغلبية، التي تشمل اليمين، كما عبر عنها نتنياهو، وريكلين، وديستال أطبريان، وآخرون، حتى لحظة تشكيل حكومة بينت - لابيد أم نخضع لأعداء الاندماج من عودة والقائمة المشتركة حتى بتسلئيل سموتريتش؟ من الممكن أن تنهار الحكومة بعد يومين، أو أسبوعين، أو شهرين، لكن «التجربة» هذه ليست شأناً سياسياً، إنها شأن قومي، حتى لا نتحول إلى سورية، أو اليمن.

* * *

"هآرتس": بعد سنة في الحكم

بقلم سامي بيرتس

اللحظة التي سيرفع فيها رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، يده في النضال على بقاء حكومته التي عمرها سنة، آخذة في الاقتراب. وإذا لم يكن هناك أي انحراف واضح في الحبكة فهو سيقف أمام معضلة واحدة ووحيدة

وهي هل سيواصل النضال على صورة إسرائيل أيضا في الجولة المقبلة في محاولة مشتركة مع عدد من الأحزاب التي هي غير مستعدة للموافقة على رئيس حكومة متهم بمخالفات جنائية، أو أنه سيتراجع وينضم لبنيامين نتنياهو.

خلافا للحملات الانتخابية السابقة، التي لم يكن له فيها أي مشكلة في أن يكون خاضع لنتنياهو ولم يعتبر أن لوائح الاتهام المقدمة ضده ستبعده، فان بينيت في هذه المرة يفهم المغزى الحقيقي للوضع.

بينيت عرف حتى في السابق الشخصية التي تطورت حول نتنياهو، وعرف كم محيطه مسمم. ولكن في السنة الأخيرة لاحظ المزيد من الأمور، وربما أنها شكلت صورة واقعه بشكل أفضل. فعليا، رغم ضعفه السياسي إلا أن بينيت ما يزال يمكنه أن يكون الشخص الذي سيمنع عودة نتنياهو إلى الحكم. السؤال الأول الذي يجب طرحه هو هل يعتبر عودة نتنياهو مشكلة أو خطر. على المستوى الأخلاقي بينيت لم يسمع في أي وقت وهو يتحفظ من سيناريو وجود رئيس حكومة في منصبه في الوقت الذي توجد فيه لائحة اتهام ضده. الحساب بينه وبين نتنياهو يتعلق أكثر بالمستوى الشخصي. بعد سنة شاهد فيها كيف تعمل الماكينة البيبية وكيف تفكك حزبه، وتوصل ولايته الى نهايتها مبكرا، فان بينيت أصبح يفهم بشكل أفضل قوة هذه الماكينة وحدودها. وهو على قناعة بأن رئيسة الائتلاف السابق، عيديت سلمان، انكسرت بسبب هذا الضغط: "عيديت عانت من الملاحقة لاشهر وتعرضت لعنف لفظي من رجال بيبي وسموتريتش بشكل فظيع جدا. وقد وصفت لي التهديدات على مكان عمل زوجها شموليك وعلى اولادها في بني عكيفا. وفي النهاية انهارت."

إذا كان يعتبر هذا نشاطا شرعيا للمعارضة فان طريقه إلى أحضان نتنياهو معبدة. ولكن إذا كان يفهم بأنه يوجد هنا سلوك عصابي يستهدف أمرا واحدا وهو عودة نتنياهو إلى بلفور، فإن هذا الأمر يقتضي منه فعل ما يجب عليه فعله من أجل عدم حدوث ذلك.

التحدي الأكثر أهمية من "فقط ليس بيبي" هو خصوصية هذا الائتلاف، الذي يضم أحزاب يسار ووسط وراعم. صديق بينيت، عضو الكنيست نير اورباخ، قال عن الشراكة مع راعم "التجربة فشلت". بينيت يكثر من الاشادة بالتعاون مع منصور عباس. ويبدو أنه يؤمن وبحق بأنه يجب أن يعالجوا معا تحديات المجتمع العربي. اورباخ يعكس مقاربة محافظة وجبانة، أما بينيت فلديه جرأة اكبر.

بسبب أن منصور عباس وأعضاء كنيست مثل عيساوي فريج (ميرتس) وابتسام مراعنة (العمل) ملتزمين بهذه التجربة، ورغم الصعوبات أمام اعضاء كنيست عرب في هذا الائتلاف، إلا أن الدرس الذي يجب أن يتعلمه بينيت هو أن التجربة لم تفشل. انتخاب حزب يمينا لأعضائه في الكنيست هو الذي فشل. وإذا كان بينيت يؤمن حقا بهذا التعاون فانه في المرة القادمة يجب عليه أن يفحص بشكل أفضل الأشخاص في حزبه والتأكد

من أنه يوجد لهم عمود فقري وجرأة وقدرة على تحمل الضغط. الاحتضان الذي تحصل عليه سلمان من البيبيين، الذين فقط قبل بضعة أشهر كادوا يقتلونها، يدل على ضعفها والصعوبة التي تواجهها. ايضا اورباخ يجد صعوبة في الصمود أمام هذه الضغوط.

لا يوجد أي سبب حقيقي لبينيت كي يتوج نتنياهو، الذي بالتأكيد سيفعل كل ما في استطاعته لتقزيم بينيت واعادته إلى حجمه الأصلي بعد مرور سنة على وجوده في مكتب رئيس الحكومة. ولكن لا يجب أن يكون هنا موضوع شخصي فقط. يوجد لبينيت واجب تجاه الاحزاب والمصوتين الذين بفضلهم تم تعيينه رئيسا للحكومة. ويجب عليه مواصلة خدمة الافكار التي يروج لها الآن، مثل الحوكمة والدفع قدما بالاصلاحات والتعاون مع الاحزاب التي لها رأي آخر، وقبل أي شيء آخر منع تكرار عبادة الشخصية ومبادرات التشريع التي تهدف الى وضع شؤون نتنياهو الشخصية قبل أي مسألة اخرى.

تحليل

يديعوت أحرونوت: لماذا يسرّع غانتس انتخاب رئيس الأركان القادم؟

هل يمنع ذلك دخول الجيش "الإسرائيلي" في دوامة؟

بقلم ايتمار ايخنر

ترجمة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

حقيقة أن وزير الجيش بني غانتس قد بدأ بالفعل عملية انتخاب رئيس الأركان القادم – قبل سبعة أشهر من انتهاء ولاية رئيس الأركان الحالي أفيف كوخافي التي تنتهي في يناير – ليس بالأمر غير المعتاد. فإذا حكمنا بناءً على التعيينات السابقة فقد بدأ وزراء الجيش أحيانًا العملية قبل عشرة أشهر من نهاية فترة رؤوساء الأركان السابقين.

على سبيل المثال، بدأ وزير الجيش إيهود باراك عملية بحث بديل لأشكنازي في أبريل 2010 – قبل عشرة أشهر من دخول غانتس نفسه إلى مكتب رئاسة الأركان في الكرياه (على الرغم من وجود قصة طويلة تم فيها إلغاء تعيين يوآف غالانت رئيسًا للأركان).

ووزير الجيش بوغي يعلون أعلن في أكتوبر 2014 أنه يبحث عن بديل لغانتس عندما كان رئيسا للأركان، قبل أربعة أشهر من تولي البديل المنتخب غادي إيزنكوت منصبه في فبراير 2015. وعندما كان أفيغدور ليبرمان وزيراً للجيش، بدأ في البحث عن بديل إيزنكوت في يوليو 2018، وبعد أقل من نصف عام بقليل تولى المرشح المنتخب رئيس الأركان النجم كوخافي منصبه.

لذا، إذا لم يكن هناك شيء غير عادي بشأن بدء غانتس بالفعل عملية البحث عن رئيس الأركان القادم، ما هو الشيئ غير العادي في ما فعله إذاً؟ بشكل عام من المعتاد أن يتم اختيار هوية رئيس الأركان التالي نهائياً قبل حوالي ثلاثة إلى أربعة أشهر من نهاية فترة رئيس الأركان المنتهية ولايته، بحيث إذا قدم غانتس موافقة الحكومة على تعيين رئيس الأركان القادم في يوليو أو أغسطس، أي قبل حوالي نصف عام من تقاعد كوخافي في أوائل يناير، سيكون هذا سلوكًا غير عادي إلى حد ما. وسيكون غانتس قد قدم القرار فعليًا لمدة شهر أو شهرين عن المعتاد.

ما الذي يخافه غانتس؟ أنصار بنيامين نتنياهو مقتنعون بأن غانتس يُبكر موعد انتخاب رئيس الأركان لإحباط احتمال أنه في حالة عودة نتنياهو إلى السلطة فإنه سيعين اللواء إيال زامير ، نائب رئيس الأركان السابق الذي كان سكرتيره العسكري ووهناك من يعتبرونه مقربا من رئيس الوزراء السابق، على عكس هذا الادعاء، يقدر غاتنتس زامير جداً. لا يعتقد إطلاقا أنه "من أنصار بيبي" أو مقرب من نتنياهو. لقد شاهد أدائه خلال أزمة كورونا ويقدره كثيرا على ذلك.

لا ينبغي أيضًا استبعاد أن يقرر غانتس في النهاية اختيار زامير، على الرغم من أن نائب رئيس الأركان الحالي اللواء جنرال هارتسي هاليفي وفقًا لجميع التقديرات هو المرشح الرئيسي الأوفر حظا (المرشح الثالث هو اللواء يؤيل ستريك.). لكن عندما يبدأون في البحث عن رئيس أركان، من الصعب جدًا معرفة كيف سينتهي ذلك. يمكن أن تحدث الأشياء في الطريق ويتم الكشف عنها – وهناك العديد من الأمثلة على ذلك.

لكن التطورات السياسية واحتمال أن تكون الحكومة على وشك الانهيار يقلق غانتس بالتأكيد، خاصة عندما ينظر إلى التعقيدات التي رافقت التعيينات السابقة لرئيس الموساد ومفوض الشرطة.

كما نتذكر، اعترض المستشار القانوني للحكومة السابق أفيخاي ماندلبليت في عام 2019 على انتخاب مفوض جديد بسبب الحملة الانتخابية في ذلك الوقت، ولكن عندما رأى أن الحملات الانتخابية متواصلة وافق في عام 2020 على تعيين مفوض عام للشرطة من قبل الحكومة الانتقالية كذلك. وهكذا عُيِّن كوبي شبتاي في المنصب، بعد عام عملت فيه الشرطة دون قائد عام دائم.

يخشى غانتس الآن أنه إذا سقطت الحكومة قبل تعيين رئيس الأركان؛ فإن المستشارة القانونية للحكومة الحالية غالي بهراب الحاخام ميارا ستقول وستكون محقة في ذلك – بأن هذه حكومة انتقالية، انتظروا إلى ما بعد الانتخابات."

يمكن أن يؤدي هذا إلى دخول الجيش في دوامة: لنفترض أن الحكومة ستتفكك في يوليو – وهذا يعني أن الانتخابات ستجرى فقط بعد الأعياد، أي لن يتم تشكيل حكومة جديدة قبل ديسمبر أو يناير القادم، حينها سيختارون رئيس أركان جديد فقط في يناير أو فبراير.

يأمل غانتس أن تقديم عملية البحث عن رئيس الأركان قد يساعده يومًا ما في إقناع المستشار القانوني بالموافقة على تعيين رئيس الأركان التالي في الحكومة الانتقالية أيضًا، وعلى أي حال يبدو أنه سيحاول تقديم التعيين لموافقة الحكومة قبل سقوطها.

يعتقد غانتس أنه إذا لم نعرف قبل ثلاثة إلى أربعة أشهر من نهاية فترة ولاية كوخافي من سيكون رئيس الأركان التالي – فقد يدخل الجيش في دوامة، وعلى أي حال، لا يريد غانتس أن يسجن الجيش في وضع يصبح فيه "عبدًا" للواقع السياسي.

وزير الجيش لا يريد أن يكون بدون رئيس أركان، وبدون نائب رئيس أركان، وبدون هيئة أركان منظمة، كما سيمنح التبكير في التعيين رئيس الأركان وقتًا كافيًا لانتخاب نائب رئيس الأركان بالتنسيق مع وزير الجيش.

يخشى غانتس أيضًا من سيناريو الجمود السياسي، الذي لن يتم فيه تشكيل حكومة حتى لو كانت هناك انتخابات واحتمال أن نخوض جولة أخرى من الانتخابات – مما سيؤخر انتخاب رئيس الأركان لمدة ستة أشهر أخرى.

تقارير

الاحتلال يكسب 11 مليار دولار من بيع السلاح.. واتهامات

ترجمة: عدنان أبو عامر / عربي21

بعد فضيحة تورط الاحتلال في بيع أسلحة ووسائل قتالية لأنظمة قمعية دكتاتورية، عقدت لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست جلسة استماع بشأن هذا الموضوع، بناء على طلب عضو الكنيست موشيه تور باز من حزب "يوجد مستقبل". وسبق لزعيمة حزب ميرتس، تمارا زاندبرغ، أن أثارت هذه المسألة الأمنية العسكرية خلال فترة عضويتها في المعارضة، مع أعضاء كنيست آخرين مثل عوفر كاسيف وزهافا غالؤون وعايدة توما وموسي راز.

وفي ضوء ما كشفت عنه الإحصائيات الأخيرة التي ذكرت أن إسرائيل قد تكون الدولة الأولى في تصدير الأسلحة، حيث شهد عام 2021 قفزة حادة في حجم الصادرات العسكرية عبر توقيع عقود بقيمة 11.3 مليار دولار، ما يعادل 36 مليار شيكل، وهي زيادة كبيرة بأكثر من 30٪ مقارنة بعام 2020، الذي شهد صفقات عسكرية بقيمة 8.5 مليار دولار.

وذكرت تال شنايدر مراسلة موقع **زمن إسرائيل** في تقرير أن "الصادرات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية تتجاهل اعتبارات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ما يجعل إسرائيل تساهم في تصعيد النزاعات حول العالم، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك في السنوات الأخيرة، مثل الموافقة على بيع السعودية لبرنامج التجسس "بيغاسوس" التابع لشركة NSO".

وأضافت أن "إسرائيل صدّرت أسلحة إلى ميانمار، حيث يعاني مسلمو الروهينغيا من القمع والاضطهاد، كما قدمت أسلحة إلى تشاد في أثناء الحرب الأهلية فيها، وكذلك الأمر مع رواندا التي شهدت ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ووقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، كما سلحت متمردين في الكونغو، وقدمت الأسلحة إلى كينيا، رغم تورط قواتها في التعذيب والاغتصاب والقتل خارج نطاق القضاء".

وتتحدث الأرقام الدقيقة أن الاحتلال مسؤول عن 3٪ من مبيعات الأسلحة في العالم، حيث تصدر برامج هجومية إلى 130 دولة حول العالم، بينما تذهب 44٪ من الصادرات إلى دول آسيا والمحيط الهادئ (الهند وفيتنام وغيرهما)، و30٪ إلى الدول الأوروبية، و20٪ إلى أمريكا الشمالية، و4٪ إلى أفريقيا، و2٪ إلى أمريكا اللاتينية، وكل ذلك يتم بالتزامن مع افتقار دولة الاحتلال إلى تشريعات تتطلب مراعاة جملة من الاعتبارات عند منح تراخيص تصدير الأسلحة، باستثناء الاعتبارات المالية.

ويتوقع الإسرائيليون أن ترتفع معدلات تصدير الأسلحة بشكل كبير؛ بسبب قرار ألمانيا زيادة مشترياتها من الأسلحة بمقدار 100 مليار يورو، فيما تقوم دول أوروبية أخرى بتجهيز نفسها بسرعة على خلفية الحرب في أوكرانيا، ما يجعل إسرائيل مصدرا مفضلا لدى هذه الدول الأوروبية لإبرام صفقات معها.

وقد يثير ذلك مزيدا من التوتر مع روسيا؛ بسبب موقفهما المتعارض من حرب أوكرانيا، وفي الوقت ذاته يجعل دولة الاحتلال تصب مزيدا من الزيت على نيران الصراعات الناشبة حول العالم.

* * *

موقع "واللا": وصف غولان لنتنياهو بأنه "مرض خبيث" يثير أزمة سياسية

بقلم تال شاليف

استمرارا للأزمة السياسية المتفاقمة في دولة الاحتلال، وتزامنا مع جهود المعارضة الإسرائيلية لإسقاط الحكومة الحالية، وصف نائب وزيرة الاقتصاد، الجنرال يائير غولان، بأنه "مرض خبيث، ويجب على إسرائيل أن تتعافى منه"، ما حدا بحزب الليكود لتقديم شكوى للشرطة؛ بداعي التحريض على العنف.
وهذه ليست المرة الأولى التي يتحدث فيها غولان بكلام يثير غضب اليمين الإسرائيلي، فقد سبق له أن اعتبر المستوطنين في مرحلة دون البشر؛ لأنهم خارجون عن القانون، ويجب إجلاؤهم عن المستوطنات.

وفي يوم إحياء ذكرى "المحرقة" في 2016، شبه غولان الأحداث التي سبقت وقوعها في أوروبا عموما، وألمانيا خصوصا، خلال الحرب العالمية الثانية، بما تقوم به قوات الاحتلال اليوم ضد الفلسطينيين، وأكد في مناسبة أخرى أن ما يقوم به المستوطنون يورط إسرائيل، مؤكدا أن الخطر على إسرائيل ليس من اليسار، ولكن فقط من اتجاه أنصار بيبي وبن غفير.
وذكرت ، مراسلة موقع "واللا" للشؤون الحربية في تقرير أن غولان الذي ينتمي لحزب ميرتس اليساري اختار استفزاز حزب الليكود، حين قال في مقابلة إذاعية: "نحتاج إلى تخليص إسرائيل من المرض الخبيث المسمى بنيامين نتنياهو". وردا على ذلك، طالب حزب الليكود كلاً من رئيس الحكومة نفتالي بينيت ووزير الخارجية يائير لابيد بإدانة ما وصفه بـ"التحريض الوحشي" الوارد على لسان غولان.

وأضافت أن "إدانة كلام غولان لم يقتصر على الليكود، بل إن نير أورباخ عضو الكنيست من حزب يمينا الذي يقوده رئيس الحكومة نفتالي بينيت، طالب غولان بعدم استخدام لغة "مبتذلة". أما وزير الثقافة والرياضة خيلي تروبر، فأعلن أنه "يخجل من التعبير القبيح وغير الضروري لغولان، لأن هذا المستوى من الخطاب وإدارة الخلافات داخلنا لن ينهض بنا، بل سيؤدي لتفكيكنا من الداخل".
ولم يعد سراً أن هذا المستوى الخطير من الاتهامات المتبادلة بين أقطاب الحلبة السياسية والحزبية في دولة الاحتلال يعني أنهم ذاهبون إلى خط اللارجعة من الخلافات التي تتجاوز أي مرحلة سابقة، لاسيما أنها ترافقت مع تهديدات بالقتل والتصفية، كما حصل مع عائلة بينيت مؤخرا، الأمر الذي أعاد إلى الأذهان مخاوف

إسرائيلية بتكرار الاغتيال السياسي كما حصل مع رئيس الوزراء الراحل إسحق رابين في 1995، خاصة أن اليمين الإسرائيلي قد يقدم على أي سلوك دموي لإسقاط الحكومة.

وفي الوقت ذاته، تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن حجم الشكوك بين الإسرائيليين أنفسهم تجاوزت أي خلافات سياسية طبيعية في أي مجتمع سياسي؛ لأن الخلاف أصبح على ما يسمى يهودية الدولة والمشروع الصهيوني، الذي بات يواجه تحديات خطيرة، وتهديدات داخلية في معظمها، تجعل الإسرائيليين يتحسسون مستقبل دولتهم التي باتت موضع تساؤل!